



شرح كتاب الروض المربع على زاد المستقنع

الدرس الثالث والعشرون / تنمة باب الغسل



سلسلة المحاضرات الصوتية للشرح:

[صفحة شرح الرّوض المربع على التليجرام](#)

[شرح كتاب الرّوض المربع على إسلام ويب](#)

[رابط المتن: متن كتاب الرّوض المربع على موقع المكتبة الشاملة](#)

[والتفريغات تنشر على صفحة: تفريغ شرح الرّوض المربع](#)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله -صلى الله عليه وسلم-، أما بعد:

(و) صفة (الغسل الكامل) أي المشتمل على الواجبات والسنن (أن ينوي) رفع الحدث أو استباحة الصلاة أو نحوها، (ثم يسمي) وهي هنا كوضوء تجب مع الذكر وتسقط مع السهو، (ويغسل يديه ثلاثا) كما في الوضوء، وهو هنا أكد لرفع الحدث عنهما بذلك، (و) يغسل (ما لوثه) من أذى (ويتوضأ) كاملا (ويحني) الماء (على رأسه ثلاثا يرويه) أي يروي في كل مرة أصول شعره فلا يجزئ المسح، (ويعم بدنه غسلا) لحديث عائشة - رَضِيَ اللهُ عَنْهَا -: «كان رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إذا اغتسل من الجنابة غسل يديه ثلاثا وتوضأ وضوءه للصلاة، ثم يخلل شعره بيديه حتى إذا ظن أنه قد روى بشرته أفاض الماء عليه ثلاث مرات، ثم غسل سائر جسده» متفق عليه. (ويعم بدنه غسلا) فلا يجزئ المسح (ثلاثا) حتى ما يظهر من فرج امرأة عند قعود لحاجة وباطن شعر وتنقضه لحيض، (ويدلكه) أي يدلك بدنه بيديه ليتيقن وصول الماء إلى مغابنه وجميع بدنه ويتفقد أصول شعره وغضاريف أذنيه وتحت حلقه وإبطيه وعمق سرتة، وبين إلتينه وطي ركبتيه. (ويتيامن) لأنه - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كان يعجبه التيامن في طهوره. (ويغسل قدميه) ثانيا (مكنا آخر) ويكفي الظن في الإسباغ، قال بعضهم: ويحرك خاتمه ليتيقن وصول الماء.

(و) الغسل (المجزئ) أي الكافي (أن ينوي) كما تقدم (ثم يسمي) فيقول: بسم الله، (ويعم بدنه بالغسل مرة) أي يغسل ظاهر جميع بدنه، وما في حكمه من غير ضرر كالفم والأنف والبشرة التي تحت الشعر ولو كثيفة وباطن الشعر وظاهره مع مسترسله وما تحت حشفة أqlف إن أمكن شمرها. ويرتفع حدث قبل زوال حكم خبث. ويستحب سدر في غسل كافر أسلم وحائض، وأخذها مسكا تجعله في قطنة أو نحوها وتجعلها في فرجها، فإن لم تجد فطيبا، فإن لم تجد فطينا، (ويتوضأ بماء) ، استحبابا، والمد رطل وثلث عراقى ورطل وأوقيتان وسبعا أوقية مصري، وثلاث أواق وثلاثة أسباع أوقية دمشقية، وأوقيتان وأربعة أسباع أوقية قدسية، (ويغتسل بصاع) وهو أربعة أمداد، وإن زاد جاز لكن يكره الإسراف ولو على نهر جار. ويحرم أن يغتسل عريانا بين الناس، وكره خاليا في الماء (فإن أسبغ بأقل) مما يذكر في الوضوء أو الغسل أجزاء. والإسباغ تعميم العضو بالماء بحيث يجري عليه ولا يكون مسحا (أو نوى بغسله الحدثين) أو الحدث وأطلق أو الصلاة ونحوها مما يحتاج لوضوء وغسل (أجزأه) عن الحدثين ولم يلزمه ترتيب ولا موالاة. (ويسن لجنب) ولو أنثى وحائض ونفساء انقطع دمها (غسل فرجه) لإزالة ما عليه من الأذى، (والوضوء لأكل) وشرب لقول عائشة - رَضِيَ اللهُ عَنْهَا -: «رخص رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - للجنب إذا أراد أن يأكل أو يشرب أن يتوضأ وضوءه للصلاة» رواه أحمد بإسناد صحيح (ونوم) لقول عائشة: «كان رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إذا أراد أن ينام وهو جنب غسل فرجه وتوضأ وضوءه للصلاة» متفق عليه، ويكره تركه لنوم فقط، (و) يسن أيضا غسل فرجه ووضوؤه (للمعاودة وطء) لحديث «إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعاود فليتوضأ بينهما وضوءا» رواه مسلم وغيره وزاد الحاكم «فإنه أنشط للعود» والغسل أفضل، وكره الإمام أحمد بناء الحمام وبيعته وإجارته وقال: من بنى حماما للنساء ليس بعدل. وللرجل دخوله بستره مع أمن الوقوع في محرم، ويحرم على المرأة بلا عذر.

فقال المؤلف -رحمه الله-: "وصفةُ الغُسل الكامل أي المشتمل على الواجبات والسنن"، وذلك أن الغسلَ قسمان: كاملٌ ومُجزئٌ.

- فالمُجزئ: هو الذي يقتصر فيه الإنسان على الواجبات.
- والكامل: هو الذي يشتمل على الواجبات والسنن، وهو اغتسال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الذي جاء عنه في عدة أحاديث.

فالمُجزئ: يقتصر -فيه الإنسان على القدر الواجب، وهو أن يُعمَمَ بدنه مع النية والتسمية، وأما الكامل: فإنه صفة الغُسل الذي جاء عن النبي -صلى الله عليه وسلم- في أحاديث في الصحيحين وغيرهما، كحديث ميمونة، وحديث عائشة -رضي الله عنهما-، وهو يشتمل على إحدى عشرة خصلة:

- 1- فالأولى: النية.
- 2- والثانية: التسمية.
- 3- والثالثة: أن يبدأ بغسل يديه ثلاثاً كما في الوضوء.
- 4- والرابعة: أن يغسل فرجه ويدلّك يده بعده، وذلك لمعنيين:
- الأول: أن يُزيل ما به من أذى، وكذلك إذا كان على يديه نجاسة فإنه يُزيلها قبل الاغتسال لئلا تنمّاع بالماء.
- والثاني: أنه إذا أخرج غسل الفرج؛ فإن مس الفرج = انتقض وضوؤه، وإن لم يمسه أخل = بسنة ذلك، وربما لا يتيقن وصول الماء إلى مغابنه إلا بالدلك، والدلك يجب أحياناً كما سيأتي التنبيه عليه، وكذلك لا يستحب له إعادة الوضوء بعد الغسل إلا أن يكون قد مس ذكره.
- 5- وخامس هذه الخصال: أن يتوضأ، ولا يكملُ الاغتسال إلا بالوضوء، سواء نوى رفع الحدثين أو لم ينو، وهو مُخير بين أن يتوضأ وضوءاً كاملاً كما في حديث عائشة، أو أن يؤخر غسل رجله كما في حديث ميمونة؛ وعلى هذا الوجه يكفي إفاضة الماء على رأسه، ودلكه من مسحه؛ لأن ذلك كان في الوضوء، والدلك في الغسل. والأفضل الصفة التي ذكرتها عائشة -رضي الله عنها-؛ لأن عائشة أخبرت أنه كان يتوضأ كذلك، وهذا إخبار عن الغالب من أفعال النبي -صلى الله عليه وسلم-، وميمونة أخبرت عن غسل واحد.
- 6- والسادس من هذه الخصال: أن يُخلل أصول شعر رأسه ولحيته بالماء.
- 7- والسابع: أن يفيض على رأسه ثلاثاً.
- 8- والثامن: أن يفيض الماء على سائر جسده ثلاثاً، وذلك قياساً على الرأس.
- 9- والتاسع: أن يبدأ بشقه الأيمن؛ لأن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كان يعجبه التيامن في كل شأنه (في تنعله، وترجله، وطهوره، وفي شأنه كله).
- 10- والعاشر: أن يدلك بدنه بيديه.

11- والحادي عشر: أن ينتقل من مكانه فيغسل قدميه كما جاء في حديث ميمونة -رضي الله عنها-.

قال المؤلف -رحمه الله-: "وصفة الغسل الكامل أي المشتمل على الواجبات والسنن" أو استباحة الصلاة، أو نحوها يعني "أن ينوي رفع الحدث" ينوي بغسله أن يرفع الحدث الأكبر، أو أن يستبجح الصلاة ونحو الصلاة مما تشترط له الطهارة.

"ثم يُسمي، وهي هنا كوضوء؛ تجب مع الذكر، وتسقط مع السهو" سبق هذا، "ويغسل يديه ثلاثا كما في الوضوء، وهو هنا أكد لرفع الحدث عنهما بذلك" فبعد ذلك يغسل يديه ثلاث مرات، وهذا كالوضوء، لكن هنا أشد تأكدا باعتبار رفع الحدث عنهما، ولفعله -عليه الصلاة والسلام- في حديث ميمونة؛ فإنه غسل كفيه مرتين أو ثلاثا، ويكون ذلك قبل إدخالهما الإناء.

ثم يغسل ما لوته من أذى، قال -رحمه الله-: "ويغسل ما لوته من أذى"؛ وذلك لحديث عائشة -رضي الله عنها-: "فيفرغ يمينه على شماله فيغسل فرجه"، وظاهره: لا فرق بين أن يكون على فرجه أو بقية بدنه، وسواء كان نجسا أو مستقذرا طاهرا كالمني.

قال: "ويتوضأ كاملا، ويحيي الماء على رأسه ثلاثا ترويه" هنا بعد أن يغسل ما لوته من أذى، يستحب أن يضرب بيديه الأرض أو الحائط مرتين أو ثلاثا لحديث عائشة -رضي الله عنها-، ثم يتوضأ وضوءا كاملا، وقيل يؤخر غسل رجليه لحديث ميمونة، لكننا ذكرنا أن الأفضل ما جاء في صفة حديث أم المؤمنين عائشة -رضي الله عنها-.

ثم يحيي على رأسه ثلاثا يروي بكل مرة أصول شعره، قال: "ويحيي الماء على رأسه ثلاثا ترويه أي: يروي في كل مرة أصول شعره لحديث عائشة -رضي الله عنها-: كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إذا اغتسل من الجنابة غسل يديه ثلاثا، وتوضأ وضوءه للصلاة، ثم يخلل شعره بيديه حتى إذا ظن أنه قد روى بشرته أفاض الماء عليه ثلاث مرات، ثم غسل سائر جسده".

قال -رحمه الله-: "ويعم بدنه غسلًا فلا يجزئه المسح"، وقوله يعم بدنه: يعني حتى الفم والأنف، فتجب المضمضة والاستنشاق في الغسل، بل هي من فرائض الغسل كما أن ذلك أيضا من فرائض الوضوء، وحتى ظاهر شعره وباطنه، وذلك في الذكر والأنثى مسترسلا كان أو غيره، فكل ذلك يجب أن يعمه بالماء.

"ويعم بدنه غسلًا فلا يجزئ المسح ثلاثا حتى ما يظهر من فرج امرأة عند قعود لحاجة" أي عند قعودها على رجليها لقضاء البول والغائط؛ لأن ذلك في حكم الظاهر.

قال: "وباطن شعر" فلا بد من تعميم البدن كله بالغسل حتى باطن الشعور كما ذكرنا.

قال: "وتنقضه لحيض ونفاس" وجوبا يعني، يعني يجب على المرأة الحائض والنفساء أن تنقض شعرها، ولا يجب ذلك على من تغتسل للجنابة إذا روت أصوله، هذا الشرط، إذا روت أصوله في الجنابة؛ لأن وصول الماء إلى باطن الشعر واجب في الغسل؛ وذلك لحديث عائشة -رضي الله عنها-، أن النبي -صلى الله عليه وسلم-

عليه وسلم- قال لها: "إذا كنت حائضا خُذي ماءك وسدرك وامتشطي"، ولا يكون المشط إلا في شعر غير مضافور.

وفي البخاري أن النبي -عليه الصلاة والسلام- قال: "انقضي شعرك وامتشطي"، ولابن ماجه: "انقضي شعرك واغتسلي". ولأن الأصل وجوب نقض الشعر لتحقيق وصول الماء إلى ما يجب غسله، فعُفي عنه في غسل الجنابة؛ لأن ذلك يكثر فيشق ذلك فيه، وأما الحيض فإنه لا يكثر كالجنابة فيكون عادة مرة كل شهر فبقي على الأصل في الوجوب.

وهذا من مفردات المذهب: أنه يجب نقض شعر رأس المرأة في غسل الحيض والنفاس، ولا يجب ذلك في الجنابة. هذا من مفردات المذهب.

والقول الثاني: إن ذلك مستحب وليس بواجب، وهو قول أكثر الفقهاء، وصححه الموفق، اختاره في المغني، واختاره الشارح، واختاره الشيخ تقي الدين -رحمهم الله-؛ وذلك لأن في بعض ألفاظ حديث أم سلمة أنها قالت للنبي -صلى الله عليه وسلم-: "إني امرأة أشد ضفر رأسي أفأنقضه للحيض؟ قال: لا، إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات، ثم تفيضين عليك الماء فتطهرين".

لكن للحافظ ابن رجب في شرح البخاري (في الجزء الأول صفحة 476 إلى 483) كلام نفيس جدا، وفيه ذكر دليل المذهب، ومناقشة أدلة المسألة، وذكر أنه قد ورد حديث صريح بالنقض في غسل الحيض دون الجنابة من رواية سلمة بن صبيح عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "إذا اغتسلت المرأة من حيضها نقضت شعرها وغسلته بخطمي وأشنان، وإذا اغتسلت من جنابة صببت على رأسها الماء وعصرته".

والمذهب كما عرفنا أنه يجب ذلك في غسل الحيض وفي غسل النفاس، ولا يجب ذلك في غسل الجنابة.

قال: "ويدلّكه، أي: يدلّك بدنه بيديه ليتيقن وصول الماء إلى مغابنه وجميع بدنه. ويتفقد أصول شعره وغضاريف أذنيه وتحت حلقه وإبطيه وعمق سرتة وبين أليتيه وطي ركبتيه".

فأفاد المؤلف -رحمه الله- أن الدلك مستحب وليس واجبا في الغسل، وكذلك لا يجب في الوضوء. والمراد دلك ما لا ينبو عنه الماء، وأما دلك ما ينبو عنه الماء فإنه واجب، ولهذا يقولون إن دلك البدن في الغسل وكذلك في أعضاء الوضوء مستحب، لكن يجب إذا لم يعلم وصول الماء إلى محله بدونه، وذلك في الغسل مثل باطن الشعور الكثيفة، وأما إن وصل الماء بدون الدلك فإنه مستحب.

طيب، "ويدلّكه، أي: يدلّك بدنه بيديه ليتيقن وصول الماء إلى مغابنه وجميع بدنه. ويتفقد أصول شعره وغضاريف أذنيه وتحت حلقه وإبطيه وعمق سرتة وبين أليتيه وطي ركبتيه" كل ذلك ليتيقن وصول الماء إلى هذه الأعضاء.

قال المؤلف: "وبيتامن؛ لأنّه -صلى الله عليه وسلم- كان يعجبه التيامن في طهوره، ويغسل قدميه ثانيا مكانا آخر" يعني يستحب له أن يتحول عن موضعه فيغسل قدميه ولو كان في حمام أو غير ذلك، وإن آخر غسل قدميه في وضوئه فغسلهما آخر الغسل فلا بأس بذلك؛ لأنه ورد في حديث ميمونة -رضي الله عنها-.

وتُسَنُّ المُوَالاة أيضا في الغسل بين غسل جميع أجزاء البدن، ولا تجب المُوَالاة في الغسل بخلاف الوضوء فإنها فرضٌ فيه. وكذلك الترتيب لا يجب في الغسل ولكنه فرض في الوضوء؛ لأن البدن في الغسل شيء واحد بخلاف الوضوء. فلو اغتسل إلا أعضاء الوضوء ثم أراد غسلها من الحدثين لم يجب الترتيب فيه، لو اغتسل الإنسان وترك أعضاء الوضوء ثم أراد أن يغسلها من الحدثين لنية رفع الحدث الأكبر والأصغر فهذا غسل، فلا يجب الترتيب فيها ولا المُوَالاة؛ لأن الوضوء يدخل في الغسل وحكم الجنابة باقي.

وإن فاتت المُوَالاة قبل إتمام الغسل، وذلك بأن يجف ما غسله من بدنه في الزمن المعتدل فإنه يجدد لإتمامه نية وجوبا، ولكنه لا يستأنف وإنما يُكْمَل. وأما قولنا إنه يجدد لإتمامه نية وجوبا؛ فذلك لانقطاع النية بفوات المُوَالاة. وهذا يدل على أن الكثير الذي يضر -تقدم النية فيه على العبادة هو ما تفوت به المُوَالاة، وأن اليسير الذي لا يضر -هو ما لا تفوت به المُوَالاة. وعُلم من قولهم هنا إنه يجدد لإتمامه نية: أنه لا يجدد التسمية، ذكر ذلك الشيخ منصور -رحمه الله- في حاشيته على المنتهى، ونقله عنه عثمان في حاشيته وأقره.

قال: "ويكفي الظن في الإِسْبَاح" أي أنه إذا غلب على ظن الإنسان أنه أسبغ فإن ذلك كاف، ولا يشترط اليقين؛ لأن اعتبار اليقين هنا فيه حرج ومشقة.

قال المؤلف -رحمه الله-: "قال بعضهم: ويحرك خاتمه ليتيقن وصول الماء"، وهذا ذكره في الإقناع.

قال: "والغسل المجزئ أي الكافي" أي الذي يقتصر فيه على الواجبات.

"أن ينوى كما تقدم" على نفس الصفة، "ويُسمى فيقول: بسم الله، ويعم بدنه بالغسل مرة: أي يغسل ظاهر جميع بدنه وما في حكمه من غير ضرر كالغفم والأنف والبشرة التي تحت الشعور ولو كثيفة، وباطن الشعر وظاهره مع مُسترسله، وما تحت حشفة أظفار إن أمكن شمرها".

فحشفة الأظفار يعني غير المختون، يجب أن يغسل ما تحتها إن أمكن تشميرها بأن كان مفتوقا؛ لأنها في حكم الظاهر، وأما إذا لم يمكن فإن ذلك معفو عنه؛ لأنه لا سبيل إلى الوصول إلى ذلك.

قال: "ويرتفع حدث قبل زوال حكم خبث" أي أنه إذا كان على شيء من محل الحدث سواء كان الأصغر أو الأكبر، يعني كان على أعضاء الوضوء في الحدث الأصغر أو كان على شيء في البدن في الحدث الأكبر، إذا كان على ذلك نجاسة؛ فإذا أنها تمنع وصول الماء إلى البشرة = فلا بد من إزالتها إذا كانت حائلا يحول دون وصول الماء إلى الأعضاء، وأما إذا لم تمنع وصول الماء إلى البشرة = فإن الحدث يرتفع قبل زوالها، كما أن البدن لو كان عليه شيء من الطاهرات على محل الحدث ولا يمنع وصول الماء فإن الحدث يرتفع، فلا ارتباط بين إزالة النجاسة ورفع الحدث.

إزالة النجاسة لها شروط، لابد أن تُغسل سبع غسلات كما سيأتينا -إن شاء الله-، فيرتفع الحدث قبل الحكم بزوال هذه النجاسة؛ وذلك أيضا مبني على أن الماء في محل التطهير لا يؤثر تغييره بالنجس أو الطاهر -كما سبق وذكرنا ذلك-؛ فالماء ما دام في محل التطهير فإنه لا أثر لتغييره، ولذلك قال: "ويرتفع حدث قبل زوال حكم خبث".

قال: "ويستحب سدر في غسل كافر أسلم وحائض، وأخذها مسكا تجعله في قُطنة أو نحوها وتجعله في فرجها، فإن لم تجد فطيها، فإن لم تجد فطينا".

يقول: يستحب في غسل الكافر الذي أسلم أن يستعمل السدر، أن يكون في غسله سدر؛ لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- في حديث قيس بن عاصم لما أسلم أمره أن يغتسل بماء وسدر. ويُسن له كما سبق إزالة شعره فيحلق رأسه إن كان رجلا ويأخذ عانته وإبطه، وأما المرأة فإنها لا تأخذ شعر رأسها كما ذكرنا.

ويسن كذلك في غسل الحيض وكذلك النفاس مثله أن تستعمل المرأة سدرًا؛ لحديث عائشة -رضي الله عنها- أن النبي -عليه الصلاة والسلام- قال لها: "إذا كنت حائضا خذي ماءك وسدرك وامتشطي".

ويسن أيضا أن تأخذ مسكا إن لم تكن مُحَرمة؛ لأن المحرمة ممنوعة من التطيب، فتجعل هذا المسك في فرجها في قُطنة أو غيرها كخرقة أو نحو ذلك بعد غسلها ليقطع رائحة الحيض والنفاس؛ وذلك لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- قال في حديث أسماء لما سألته عن غسل الحيض: "تأخذ فرصة مُمسكة فتطهر بها"، والفرصة هي القطعة من الشيء.

فإن لم تجد مسكا فأَي طيب يقوم مقامه؛ لأن المقصود التطيب، فإن لم تجد فطينا ولو كانت محرمة؛ لأن المحرمة غير ممنوعة من ذلك، فإن تعذر ذلك كله فالماء الطهور كاف وإنما ذكرنا ذلك على سبيل الاستحباب.

قال: "ويتوضأ بمُد استحبابا. والمُد: رطل وثلاث عراقى، ورطل وأوقيتان وسبعا أوقية مصري، وثلاث أواق وثلاثة أسباع أوقية دمشقية، وأوقيتان وأربعة أسباع أوقية قُدسية"، والمد: ملء الكفين من الرجل المعتدل.

"ويغتسل بصاع: وهو أربعة أمداد، وإن زاد جاز" لكن ما لم يصل إلى حد الإسراف، "لكن يكره الإسراف ولو على نهر جارٍ".

"ويحرم أن يغتسل عُرِيانا بين الناس وكُره خاليا في الماء" يقول المؤلف: يحرم أن يغتسل الإنسان عريانا بين الناس؛ لما فيه من كشف العورة.

"وكُره خاليا في الماء"، في المنتهى قال: "وكُره عُرِيانا"، وفي الإقناع قال: "ويحرم أن يغتسل عُرِيانا بين الناس، فإن ستره إنسان بثوب أو اغتسل عريانا خاليا فلا بأس، والستر أفضل".

فهاتان العبارتان قد يظن الظان أن بينهما خلافا، لكن في المبدع وغيره، كلام الشيخ تقي الدين أيضا = ما يدل على الجمع بين كلام الإقناع والمنتهى؛ لإطلاق المنتهى الكراهة محمول على ما إذا كان يغتسل داخل الماء أو خارجه ولكن في محل غير مستور فيكره اغتساله عريانا إن لم يره أحد، وإلا حرم؛ لأنه لو رآه أحد كان قد كشف عورته أمام الناس. وكلام الإقناع محمول على ما إذا كان يغتسل في محل مستور وذلك خارج الماء؛ فإن للماء سкана.

إذن، يقول صاحب الإقناع: إن اغتسل عريانا خاليا فلا بأس؛ أي إذا لم يكن داخل الماء. فإن كان داخله فإنه يكره؛ لأن للماء سكاكنا كما روي عن الحسن والحسين أنهما دخلا الماء وعليهما بُردان، فقيل لهما في ذلك، فقالا: "إن للماء سكاكنا"، وحينئذ فيوافق كلامه كلام المنتهى في الكراهة.

إذن، فلو رآه أحد وهو يغتسل عريانا = كان ذلك حراما، ويكره أن يغتسل عريانا كما قال في المنتهى وذلك إذا كان يغتسل داخل الماء أو خارجه لكن في محل غير مستور ولم يره أحد.

وكلام الإقناع حين قال: "لا بأس" هذه مرتبة أخرى، مرتبة ثالثة في الكلام، أو حالة ثالثة في الكلام؛ وذلك إذا كان يغتسل في محل مستور خارج الماء، وإلا فإن للماء سكاكنا، فإن كان داخل الماء فإنه يكره. ولهذا قال: "وكره خاليا في الماء"، وأما إذا كان معه أحد فإنه يحرم إذا كان عريانا.

قال: "فإن أسبغ بأقل مما ذكر في الوضوء أو الغسل" يعني أقل من مد في الوضوء وأقل من صاع في الغسل، "أجزأه" ولم يكره له ذلك.

قال: "والإسباغ تعميم العضو بالماء بحيث يجري عليه ولا يكون مسحا" نحن ذكرنا أنه لا بد أن يعم بدنه غسلا فلا يجزئه المسح، فالإسباغ في الوضوء والغسل: هو أن يعمم الأعضاء بالماء بحيث يجري الماء على الأعضاء، ولا يكون مسحا؛ فإن مسح العضو بالماء أو أمر ثلجا على العضو مثلا = لم تحصل الطهارة بذلك حتى لو ابتل العضو؛ لأن ذلك مسح وليس غسلا، والواجب أن يغسل. قال تعالى: "فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ" ففرق بين الرأس وغيره من الأعضاء في الوضوء، فجعل الرأس مسحا وجعل بقية الأعضاء غسلا. إلا أن يكون الثلج خفيفا فيذوب ويجري الماء منه على العضو؛ فذكروا أن ذلك مُجْزئ.

قال المؤلف -رحمه الله-: "أو نوى بغسله الحدثين، أو الحدث وأطلق، أو الصلاة ونحوها مما يحتاج لوضوء وغسل = أجزأ عن الحدثين، ولم يلزمه ترتيب ولا موالاة".

عندنا الآن أنه إذا اغتسل الإنسان ينوي الطهارة من الحدثين، يعني الحدث الأكبر والأصغر = فإنه يُجْزئ عنهما، وحينئذ لا يلزمه ترتيب ولا موالاة؛ لأن الله -عز وجل- أمر الجنب بالتطهير، ولم يأمره بالوضوء، ولأنهما عبادتان فتتداخلان في الفعل كما تدخل العمرة في الحج، فيدخل الوضوء في الغسل. وحيث كان كذلك فإنه لا ترتيب ولا موالاة؛ لأن الوضوء دخل في الغسل. وكذلك يسقط مسح الرأس اكتفاء عنه بغسل الرأس في الغسل حتى ولو لم يمر يده.

قال: "أو الحدث وأطلق" يعني إذا نوى رفع الحدث وأطلق فلم يقيد بالأكبر ولا بالأصغر = أجزأ ذلك عنهما؛ لأن الحدث يشملهما.

قال: "أو الحدث وأطلق، أو الصلاة ونحوها مما يحتاج لوضوء وغسل" يعني إذا نوى استباحة الصلاة أو استباحة أمر لا يباح إلا بالوضوء والغسل معا، يعني لا بد فيه من رفع الحدثين معا: كمس المصحف وكالطواف = فإن ذلك أيضا يجزئ عنهما؛ لأن ذلك يستلزم رفعهما، ويسقط حين إذن الترتيب والموالاة؛ لأن الوضوء دخل في الغسل.

وعُلم مما تقدم أنه إذا نوى الجنب أحدهما أي: نوى رفع أحد الحدثين = لم يرتفع غيره؛ لأنه لكل امرئ ما نوى. خلافاً للشيخ تقي الدين فإنه قال: إذا نوى الأكبر ارتفعاً، وأما المذهب فإنه: إذا نوى أحدهما لم يرتفع الثاني، وكذلك إن نوى من عليه الغسل استباحة ما لا يباح إلا بالغسل فقط كقراءة القرآن فإن الأكبر فقط يرتفع؛ لأن قراءة القرآن تتوقف على رفع الحدث الأكبر ولا تتوقف على رفع الحدث الأصغر.

ولهذا ذكر الشيخ عثمان -رحمه الله-: أن صور النية لرفع الحدث الأكبر ست صور:

- 1- الأولى: أن ينوي رفع الحدث الأكبر
- 2- الثانية: أن ينوي رفع الحدثين الأكبر والأصغر.
- 3- الثالثة: أن ينوي رفع الحدث ويطلق، يعني فلا يقيد بالأكبر ولا بالأصغر.
- 4- الرابعة: أن ينوي استباحة أمر يتوقف على الوضوء والغسل معاً: يعني كالصلاة والطواف ومس المصحف.
- 5- الخامسة: أن ينوي أمراً يتوقف على الغسل وحده كقراءة القرآن.
- 6- السادسة: أن ينوي ما يسن له الغسل ناسياً للغسل الواجب.

قال: "ففي هذه كلها يرتفع الأكبر" في هذه الصور الستة يرتفع الحدث الأكبر، "ويرتفع الأصغر فيما عدا الأولى والأخيرتين"، الأولى: التي هي نية رفع الحدث الأكبر فقط = لا يرتفع فيها الحدث الأصغر، والأخيرتين يعني أن ينوي أمراً يتوقف على الغسل وحده كقراءة القرآن، وأن ينوي ما يسن له الغسل ناسياً أن عليه غسلاً واجباً.

قال: "وهذه الست صور يتأتى نظيرها في الأصغر، ويزيد على الأكبر بأنه يرتفع إذا قصد بطهارته شيئاً يسن له كقراءة القرآن واللبث في المسجد ذاكراً لحدثه بخلاف الأكبر؛ فإنه لو نوى بغسله شيئاً يسن له الغسل كالعيد مثلاً مع تذكره للواجب عليه لا يرتفع الأكبر كما تقدم التصريح به في الوضوء". وقد سبق ذكر ذلك وتفصيله عند كلامنا على النية في الوضوء.

والمقصود هنا: أنه إذا نوى بغسله الحدثين -كما قال المؤلف-، أو الحدث وأطلق، أو أمراً يحتاج إلى وضوء وغسل يتوقف عليهما معاً = فإن الحدثين يرتفعان.

وأما إذا نوى رفع الحدث الأكبر فقط أو نوى أمراً يتوقف على الغسل وحده كقراءة القرآن أو نوى ما يسن له الغسل كالعيد ناسياً أن عليه غسلاً واجباً كالجنابة = فإن الحدث الأصغر لا يرتفع.

طيب، هنا مسألة: **إن نوى إنسان رفع الحدثين وأحدث في أثناء غسله. فماذا يصنع؟** قالوا: يُتِم غسله، ثم إذا أراد الصلاة يتوضأ = يعني بترتيب وموالة؛ لأن الأكبر ارتفع وبقي الأصغر كما لو لم يوجد الحدث الأكبر أصلاً. وذلك مقيد بما إذا لم تبق أعضاء وضوئه، وأما إذا بقيت ثم أراد أن يتوضأ فلا يلزمه ترتيب ولا موالة.

"ويُسَن لجنب ولو أنثى، وحائض ونُفساء؛ انقطع دمهما غسل فرجه لإزالة ما عليه من الأذى، والوضوء لأكل وشرب لقول عائشة -رضي الله عنها-: 'رخص رسول الله -صلى الله عليه وسلم- للجنب إذا أراد أن

يأكل أو يشرب أن يتوضأ وضوءه للصلاة' رواه أحمد بإسناد صحيح، ونوم لقول عائشة -رضي الله عنها- 'كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إذا أراد أن ينام وهو جنب غسل فرجه وتوضأ وضوءه للصلاة' متفق عليه. ويكره تركه لنوم فقط، ويسن أيضا غسل فرجه ووضوءه لمعاودة وطء لحديث: 'إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعاود فليتوضأ بينهما وضوءا' رواه مسلم وغيره، وزاد الحاكم: 'فإنه أنشط للعود والغسل أفضل'."

هنا ذكر المؤلف -رحمه الله-: أنه يسن للجنب ولو كان امرأة، ويسن للحائض وللنفساء بعد انقطاع الدم، قال البهوتي -رحمه الله-: "وكذلك الكافر إذا أسلم قياسا عليهم"؛ ولهذا فسره بعضهم أو عبر بعضهم كما ذكر عثمان -رحمه الله- في الحاشية: أنه يسن لكل من وجب عليه الغسل إذا أراد النوم أو الأكل أو الشرب أو الجماع ثانيا أن يغسل فرجه لإزالة ما عليه من الأذى وأن يتوضأ، وذكر المؤلف -رحمه الله- الأحاديث في ذلك.

لكن الغسل لمعاودة الوطء أفضل من الوضوء؛ لأنه أنشط لشيء مما تقدم، ثم أحدث قبله لا يضره ذلك فلا تسن له إعادته؛ لأن القصد التخفيف أو النشاط، وعلى قياس ذلك الوضوء لأجل اللبث في المسجد للجنب إذا انتقض فإنه لا تجب إعادته؛ لأن المقصود التخفيف وقد حصل -كما استظهره الشيخ محمد الشامي، نقله عنه الخلوتي في حاشيته على المنتهى-. وقال في الفروع: "من أحدث بعده لم يُعده في ظاهر كلامهم لتعليهم بخفة الحدث أو بالنشاط، وظاهر كلام شيخنا -يعني ابن تيمية- يتوضأ لمبتيته على إحدى الطهارتين".

قال المؤلف هنا: "ويكره تركه لنوم فقط" يعني يكره للجنب ونحوه أن يترك الوضوء للنوم فقط، ولا يكره ذلك للأكل والشرب ومعاودة الوطء.

قالوا أيضا: ولا يكره أن يأخذ الجنب ونحوه كالحائض والنفساء شيئا من شعره وأظفاره.

قال: "وكره الإمام بناء الحمام" يعني الإمام أحمد "بناء الحمام وبيعه وإجارته"؛ وذلك لما فيه من كشف العورة، والنظر إليها، ودخول النساء إليه. "وقال: 'من بنى حماما للنساء ليس بعدل'".

والحمام: هو المكان الذي يُغتسل فيه بماء الحميم؛ يعني بالماء الحار، وليس هو موضع قضاء الحاجة كما نطلق عليه الآن، فإن هذا يسمى مرحاضا ويسمى حُشًا، وأما الحمام فهو المكان الذي كانوا يغتسلون فيه، وكان مكانا عاما يغتسل فيه الناس = يغتسل فيه الرجال، وتغتسل فيه النساء، فهناك حمام للرجال، وهناك حمام للنساء، يغتسل فيه الناس، وهذا الذي قال عنه: "كره الإمام بناء الحمام وبيعه وإجارته"؛ وذلك لما فيه من كشف العورة، والنظر إليها، ودخول النساء إليه.

قال: "وللرجل دخوله بسُتره مع أمن الوقوع في محرم، ويحرم على المرأة بلا عذر" هذا بما يتعلق بدخول الحمام، أنه يجوز للرجل إذا أمن الوقوع في المحرم، يعني بأن يسلم من النظر إلى عورات الناس ومسها، وأن يسلم من نظر الناس إلى عورته ومسها = يجوز له أن يدخل الحمام، أي: ولو لم يرد به غسلا مسنوناً.

وأما إذا تعذر عليه الغسل المسنون إلا بدخول الحمام، فإنه إذا أمن الوقوع في المحرم يسن له أن يدخل الحمام. وكذلك إذا تعذر عليه الغسل الواجب إلا بدخول الحمام، وأمن الوقوع في المحرم = فإنه يجب عليه. فحينئذ تعثره الأحكام الخمسة كما ذكر ذلك الخلوتي وغيره.

طيب، فإن خاف الوقوع في محرم بدخول الحمام، خاف أن يقع في شيء مما ذكرنا من النظر إلى العورات، أو أن ينظر أحد إلى عورته، أو أن يمسها = فإنه يكره له ذلك. وإن علم الوقوع في المحرم = فإنه يحرم عليه ذلك.

إذن، ففي حق الرجل له أن يدخل الحمام إذا أمن الوقوع في محرم، وذلك بأن يكون كل من في الحمام مؤتزاً، أو يدخل ولا يكون في الحمام أحد غيره = حينئذ لا بأس بدخوله. وأما إن خشي أن ينظر إلى العورات = فإنه يكره له ذلك، وإن علم = فإنه يحرم.

قال الإمام أحمد: "إن علمت أن كل من في الحمام عليه إزار فادخله، وإلا فلا تدخل"، وقال: "ادخل إذا استترت واستتر منك، ولا أظنك تسلم إلا أن تدخل بالليل أو وقتاً لا يكون في الحمام أحد".

وأما المرأة فقال المؤلف: "ويحرم على المرأة بلا عذر"، وهذا أيضاً ذكره في المنتهى، قال: "إن دخلته أنثى بلا عذر حرم"، وأما في الإقناع فإنه قال: "وللمرأة دخول الحمام بالشرط المذكور" يعني بأن تسلم من النظر إلى عورات الناس ومسها، ومن نظر الناس إلى عورتها ومسها، "وبوجود عذر" يعني: ويجوز أيضاً للمرأة دخول الحمام بالشرط المذكور بوجود عذر من حيض أو نفاس أو جنابة أو مرض أو حاجة إلى الغسل، ولا يُمكنها أن تغتسل في بيتها لخوفها من مرض أو نزلة "والإلا" أي بأن لم يكن لها عذر مما تقدم، "حرم عليها دخوله نصاً" يعني نص عليه الإمام أحمد.

واختار الشيخ تقي الدين أن المرأة إذا اعتادت الحمام وشق عليها ترك دخوله إلا لعذر أنه يجوز لها دخوله. قالوا: "ولا يحرم عليها الاغتسال في حمام دارها حيث لم يُر من عورتها ما يحرم النظر إليه لعدم دخوله فيما تقدم".

طيب عبارة المنتهى، وهي التي ذكرها الشارح هنا: "أنه يحرم على المرأة بلا عذر" ظاهره سواء تعذر غسلها ببيتها مع ذلك أو لا، وأما في الإقناع فإنه قال: "العذر وجود المرض ونحوه مع تعذر غسلها ببيتها".

وما في المنتهى هو مقتضى ما في الآداب الشرعية لابن مفلح، وهو ظاهر المستوعب والرعاية، وظاهر كلام مرعي في الغاية، وظاهر الفروع وغيرها من الكتب. ولهذا قال الشيخ منصور في شرح المنتهى: "فإن كان لعذر وأمنت الوقوع في محرم جاز وإن لم يتعذر غسلها ببيتها" خلافاً للموفق والإقناع. وما في الإقناع هو اختيار الموفق، وأيضاً كلام شيخ الإسلام في شرح العمدة يفيد ما يفيد الإقناع فإنه قال: "والحاجة التي تبيحها مع قيام الحاضر: المرض والنفاس؛ فإن الحمام يذهب الدرن وينفع البدن، وكذلك الحاجة إلى الغسل من جنابة أو حيض أو غيره مع تعذره في المنزل وخشية التضرب به لبرد أو غيره".

فتكون هذه من مواضع الخلاف بين الإقناع والمنتهى، ومشى المؤلف هنا في الروض على ما مشى عليه صاحب المنتهى.

وذكروا هنا مسائل تتعلق بالحمام وآدابه، فمما ذكروه أنه تُكره قراءة القرآن في الحمام ولو خفض صوته؛ لأنه محل للتكشف ويفعل فيه ما لا يحسن في غيره، فتستحب صيانة القرآن عن ذلك.

قالوا: وكذلك يكره السلام في الحمام -يعني ابتداء وردا-، وقيل: لا يكره بل يباح، وفي المسألة أقوال أخرى. وقيل: يكره السلام: يعني من المبتدئ، وأما الرد فإنه مباح على ما ذكره الحجاوي في شرح الآداب الشرعية. وتُنظر بقية الآداب في كلامه في الآداب الشرعية، وكذلك ذكره في الإقناع وغيره من الكتب.

ونكتفي بهذا القدر ونقف عند باب التيمم، ونسأل الله تعالى أن يرزقنا وإياكم علما نافعا وعملا صالحا، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نهاية الدرس الثالث والعشرون